تزامناً مع قرار إغلاق المتاجر وحظر المطارات.. والبيع الإلكتروني يقتصر على فئات بسيطة منه

الذهب في الكويت أصبح نادر الوجود.. والطلب كبير

■ سعر غرام الذهب قد يصل إلى 17 ديناراً في ظل الأزمة الحالية
■ توقعات بوصول أونصة الذهب لـ 1700 دولار مرتفعة بنسبة 16,4٪

باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة سبائك الكويت رجب حامد ان الذهب في الكويت أصبح نادر الوجود، تزامنا مع قرار حظر البيع على محلات الذهب، وذلك بسبب انتشار فيروس «كورونا» حول العالم.

وأضاف حامد في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن معروض الذهب لا يكفي معدل الطلب الكبير جدا عليه، خاصة مع عدم توافر عيار 18 و21، رغم انخفاض المبيعات، وهو ما استغله بعض التجار لتلك الأزمة وأدى إلى ارتفاع سعر الغرام إلى 16,450 دينارا، متوقعا ان يصل إلى 17 دينارا في ظل الوضع الحالي وزيادة الطلب عليه كونه ملاذا آمنا.

رجب حامد

وأوضح أن ارتفاع الطلب على الذهب دفع العديد من التجار إلى الزيادة في عمليات العرض إلكترونيا سواء لذهب القص، السبائك الصغيرة، إضافة إلى السبائك العربية التي تشتهر بها الكويت كالليرة وهو ما يعد ذهبا استثماريا يشهد إقبالا كبيرا في العادة.

وحول البيع الالكتروني أكد حامد أن جميع الكميات المتوافرة لدى التجار بدأت بالنفاد خاصة أن البيع (أونلاين) يشمل مجموعة بسيطة من الذهب كالسبائك الصغيرة والتي تبدأ من 1 غرام لتصل إلى كيلوغرام عيار 24 كاملة النقاوة والليرات ومشتقاتها وهي تشهد الطلب الأكبر من الجماهير في الآونة الحالية مما أدى إلى نقص معروضها، مضيفا أن هناك عجزا كبيرا في توريد الذهب إلى الكويت خاصة بعد توقف معظم حركة المطارات في العالم وتحديدا دبي وتركيا، وهو ما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر البيع والشراء على الشاشات العالمية كما ارتفعت رسوم التسليم «البريميوم» من 1 دولار إلى 3 دولارات.

وأضاف حامد أن أزمة الذهب لا تقتصر على الكويت فقط بل انها أزمة عالمية، حيث حقق الذهب في الآونة الأخيرة صعودا بلغ 8٪ وذلك مع ارتفاع سعر الأونصة «31 غراما» من 1460 دولارا ليصل إلى 1546 دولارا، مشيرا إلى أن هناك 3 أسباب رئيسية لعدم الاستقرار التي تشهدها أسواق الذهب في الآونة الحالية وهي: توقف معظم المناجم عن العمل في الأسبوع الثاني من مارس الماضي، الحظر المفروض على جميع مطارات العالم، ما جعل المعدن النفيس يواجه صعوبات كبيرة للوصول إلى بعض الدول أو الوصول بكميات قليلة، والحظر المفروض على لندن خاصة أنها تعد مركز الذهب العالمي.

وتوقع حامد أن يواصل الذهب الصعود ليصل إلى 1700 دولار في الفترة المقبلة مرتفعا بنسبة 16,4٪ للأونصة عن سعره منذ بداية أزمة كورونا خاصة بعد قرارات معظم البنوك المركزية حول العالم بضخ أموال لمواجهة تداعيات أزمة «كورونا»، وذلك للتحوط من التضخم، ما سيؤدي إلى رفع الطلب على المعادن الثمينة بشكل عام والذهب خاصة.

الكويت تؤيد دعوة السعودية لإجراء محادثات حول تخفيض إنتاج النفط

الفاضل: 70 ألف برميل إنتاج «الخفجي» قريباً

د.خالد الفاضل

رويترز: قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د.خالد الفاضل إن الكويت شحنت أول مليون برميل من النفط الخام من حقل الخفجي إلى آسيا أمس وتخطط لتصدير شحنة أخرى خلال أيام، متوقعا وصول إنتاج حقل الخفجي إلى 70 ألف برميل نفط يوميا في غضون أيام.

وكشف الفاضل أن الكويت تسعى لتعزيز إنتاج النفط من المنطقة المحايدة وصولا إلى الطاقة القصوى التي قد تتجاوز 550 ألف برميل يوميا بنهاية العام.

من جهة أخرى، قال الفاضل إن الكويت تدعم دعوة السعودية لإجراء محادثات جديدة حول تخفيض إمدادات النفط في وقت لاحق هذا الأسبوع، معبرا عن أمله في التوصل لنتائج إيجابية تسهم في استقرار سوق النفط. وأكد الفاضل دعم الكويت الكامل للسعودية وجهودها لإعادة «أوبيك+» إلى مائدة المفاوضات.

إلى ذلك، كشف مصدر سعودي أن المملكة ستستضيف مؤتمرا بالفيديو لمجموعة «أوبيك+» يوم الخميس المقبل.

وقال مصدر سعودي رفيع المستوى، أمس، إن أرامكو السعودية سترجئ إعلان أسعار البيع الرسمية لخاماتها لشهر مايو حتى العاشر من أبريل، انتظارا لما سيسفر عنه اجتماع بين أوبيك وحلفائها بخصوص تخفيضات إنتاج محتملة.

وزير المالية: لا علاقة لقانون «الاقتراض» بخطة تحفيز الاقتصاد أو تداعيات «كورونا»

براك الشيتان

قال وزير المالية براك الشيتان انه لا علاقة إطلاقا لمشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض (الدين العام) بالحزمة الاقتصادية أو تداعيات أزمة فيروس كورونا اقتصاديا.

وقال الشيتان في بيان لـ «كونا»: توضيحا لما أثير حول إحالة مشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض (الدين العام في 1 أبريل 2020) إلى مجلس الأمة فإنه في ضوء المناقشات والمداولات التي جرت بين أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وبين ممثلي الجهات الحكومية المعنية حول مشروع القانون المشار إليه من الحكومة بتاريخ 17 أغسطس 2017 فقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة تعديلا على مشروع القانون متضمنا:

يؤذن للحكومة خلال مدة لا تتجاوز 20 سنة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون يعقد بقرض عام أو عمليات تمويل على ألا تتجاوز نسبة 60٪ من الناتج المحلي على النحو التالي:

● أولا: 8 مليارات دينار تكون مرتبطة بتمويل عجز الميزانية.

● ثانيا: 12 مليار دينار مشروطة بقيمة المشاريع الرأسمالية المسجلة في الميزانية ولا تستخدم إلا لهذه المشاريع، وهو ما يؤكد أن المشروع هو ذات المشروع المتفق عليه مع أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية في 18 يناير 2018.

1,8 مليار برميل فائضاً في التخزين العالمي خلال النصف الأول من 2020

كيف امتلأت صهاريج العالم بالنفط الرخيص؟

ضغوط التخزين تؤثر على بعض درجات النفط الخام في كندا والنفط الصخري الأميركي لتقترب من الصفر

محمود عيسى

تساءلت مجموعة MUFG المصرفية اليابانية عما اذا كانت اقتصاديات تخزين النفط والبنية التحتية العالمية قادرة على استيعاب التطورات المتوقع أن تشهدها أسواق النفط في الفترة المقبلة.

وقالت المجموعة إنه في ضوء فوائض عرض النفط فقد استنفدت سعة تخزين النفط الخام لدى كثير من الدول، حيث يشير تدهور الطلب وزيادة العرض إلى الاضطرابات الحادة في سوق النفط، ومن المرجح أن يشهد الربع الثاني من هذا العام مرحلة استنفاد سعة التخزين الفعلية البرية الكافية لاستيعاب كل النفط غير الضروري الذي يتم إنتاجه، وبالتالي فإن اقتصاديات تكديس النفط آخذة في التحول الى حقيقة مع إمكانية الوصول إلى أقصى حد للتخزين البحري في نهاية المطاف.

وتوقعت أن يشهد شهر أبريل انخفاض أسعار النفط، حيث لم تنته بعد مسيرة الانهيار غير المسبوق، مشيرة إلى أن المرحلة التالية من الانخفاض ستكون دالة على حجم الإنتاج الذي لا بد من التوقف عنه. واستبعدت المجموعة أن يلامس خام برنت بشكل متقطع مستويات التكاليف النقدية التي تقل عن 20 دولارا للبرميل هذا الشهر، ولكن مع الارتداد إلى الوراء وإنهاء الربع الثاني عند مستوى 32 دولارا مع انحسار تأثير وباء فيروس كورونا ببطء من السوق ليبدأ فائض العرض في التراجع.

ومضت المجموعة المصرفية الى القول بأن ضغوط التخزين تؤثر على بعض درجات النفط الخام، في أجزاء من كندا والنفط الصخري الأميركي، حيث تقترب من الصفر، وربما حتى الى السلبية. وعندما يهيمن الإنتاج وتستنفد سعة تخزين النفط، بالتزامن مع تدهور الطلب فليست ثمة سابقة لحجم عمليات الإغلاق المحتملة التي قد نتصورها في أسواق النفط، ومن المقرر أن يزداد تفاقم الوضع الراهن في أبريل.

وقالت المجموعة لمصرفية إن إجراءات التباعد الاجتماعي العالمية مع تقييد حركة نحو 3 مليارات نسمة حول العالم تؤثر على 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وسيكون لها نطاق غير مسبوق من تدمير الطلب على النفط لم يشهده التاريخ الحديث من قبل. ومن المقلق، أن الوضع لن يشهد هذا الشهر إلا المزيد من التدهور حيث تشير التوقعات إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط من 10,4 ملايين برميل يوميا خلال مارس إلى 19,1 مليون برميل يوميا في أبريل وهو ما يوازي (3,3 ملايين برميل يوميا على أساس سنوي لعام 2020 ككل - وهو أدنى مستوى منذ 1981)، حيث إن تدهور الطلب بهذا الحجم لن يتضاءل معه أي تنسيق محتمل لسياسة عرض النفط العالمية فحسب، بل انه ايضا قد يطغى بشكل خطير على طاقة خطوط أنابيب النفط والطاقة التخزينية.

ولتسليط الضوء على مشكلة تخزين النفط ومع غياب أي بيانات شاملة عن إجمالي كميات النفط المراد تخزينها، تتوقع شركة IHS Markit فائضا قدره 1,8 مليار برميل من النفط المتراكم خلال النصف الأول من 2020 مقابل وجود طاقة لتخزين 1,6 مليار برميل فقط. والأهم من ذلك، قد يتعذر الوصول إلى الكثير من مساحة التخزين الحالية في الواقع لأن سرعة هزة الطلب نتيجة فيروس كورونا ستخترق شبكات تحويل النفط الخام أولا، والتي تشهد أسواق النفط العالمية بالفعل أدلة عليها بالفعل. لذلك ستقوم قوى السوق بتوزيع تخفيضات الإنتاج حتما على أساس المنتجين الذين لديهم طاقة تخزين عالية مقابل المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة الذين لا يحقق لهم استمرار الإنتاج اي عوائد. لذلك فلن يكون هناك قريبا ما يكفي من سعة التخزين المادية البرية لاستيعاب إمدادات النفط العالمية غير الضرورية طوال هذه الأزمة، ومع ارتفاع أسعار الناقلات الآن حيث يستكشف المتداولون الخيار الأكثر تكلفة لتخزين النفط على السفن في البحر. ونتيجة لذلك، أصبحت اقتصاديات تكديس النفط وتخزينه حقيقة واقعة.

الاقتراض بالدولار يطرح نفسه كبديل قوي في ظل الفائدة الصفرية

«البترول» تنتظر موافقة «المركزي» على قرض بملياري دينار

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية تنتظر إعطاء بنك الكويت المركزي الضوء الأخضر للبنوك المحلية لصرف قرض يبلغ قيمته ملياري دينار لتمويل مشاريع المؤسسة وشركاتها الإستراتيجية، كجزء من برنامج الاقتراض الذي وافق عليه مجلس الوزراء بهذا الشأن مطلع العام الحالي.

وقالت المصادر إن «البترول» تدفع في اتجاه الحصول على القرض من البنوك المحلية في أسرع وقت، وذلك بالتزامن مع انخفاض كلفة الدين لمستويات تاريخية على الدينار الكويتي، لاسيما أن سعر الخصم يبلغ حاليا 1,5٪، عقب خطوات «المركزي» الذي اتخذها في ضوء تحديات عدم اليقين بشأن آفاق النمو في الاقتصاد العالمي، وتزايد ضغوط هذه التحديات مع تداعيات مخاطر تفشي فيروس كورونا الذي انتشر على نطاق واسع في العديد من دول العالم. وأشارت إلى أن اقتراض «البترول» بالدولار قد يكون البديل في حال رفض «المركزي» منح التمويل، خصوصا أن الفائدة على الدولار تقترب من الصفر وهو ما يشجع على الاقتراض بالدولار من البنوك العالمية ووكالات صادرات الائتمان العالمية.